Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. (Special (2)) , 135-145, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025683

The relationship between effective leadership and sustainable human development

Mohammed J. Alwan[1*], Sadegh Saeeidian[2]
[1]Directorate of Education of Babylon, Babylon, Iraq
[2]College of History, University of Religions and Denominations, Qom, Iran
s.saeeidian@urd.ac.ir mohamdjas4@gmail.com

[*]**Corresponding author:**
Mohammed J. Alwan
mohamdjas4@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License**.**

Abstract

A major global reform movement has emerged in the last decades of the twentieth century, encompassing a range of political, economic and social aspects. The collapse of national borders, the globalization of economic activities and transactions, increased competition and free trade, the collapse of the economic structure, and the high rates of poverty and unemployment in developing countries are all consequences of this trend, which coincided with rapid changes in the global economy. This reform has been called for by a number of international agencies and organizations, including the World Bank and the International Monetary Fund. As one of the most important concerns of global decision-makers, led by the United Nations, the problem of sustainable human development and effective leadership has gained great attention. As a result, the idea of sustainable human development has been linked to good leadership, good governance and effective leadership, and even aid and grants provided to developing countries are now linked to the extent to which these countries adhere to and respect democratic standards, good governance and effective leadership.

Keywords: Effective leadership criteria, characteristics of effective leadership, institutional framework and global reference for sustainable development, dimensions of sustainable development.

Conclusions:

A. At its core, sustainable development is a process of change in which the exploitation of resources, the direction of investments, the orientation of technological development, and institutional change are all in harmony and work to enhance the present and future ability to meet basic needs and aspirations.

B. Therefore, sustainability is a characteristic that must be inherently linked with development to ensure its continuity. It is a continuous and renewable developmental phenomenon that seeks to build life in the present while ensuring its sustainability in the future, without neglecting the lessons of the past.

Sustainable development is based on the principle of balance in the distribution of resources and involves interrelated dimensions, including the environmental dimension, and the economic dimension, which focuses on achieving economic growth, increasing productivity, and ensuring economic performance efficiency.

D. The indicators of sustainable development vary, and its aspects are diverse depending on the dimensions and content. It appears in different forms: economic, social, environmental, and institutional, making it a shared interactive process.

E. There is a low level of involvement of the community and non-governmental organizations in decision-making and in contributing to the planning and implementation of development projects that serve society.

رابطة العلاقة بين القيادة الفعالة والتنمية البشرية المستدامة

محمد جاسم علوان[1]*، صادق سعيديان[2]
[1]مديرية تربية بابل، بابل، العراق
[2]كلية التاريخ، جامعة الاديان والمذاهب، قم، ايران
s.saeeidian@urd.ac.ir mohamdjas4@gmail.com

*المؤلف المراسل:
محمد جاسم علوان
mohamdjas4@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص

لقد شهد العالم نشأت حركة إصلاح عالمية كبيرة شملت مجموعة من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وكان انهيار الحدود الوطنية، وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية، وتزايد المنافسة والتجارة الحرة، وانهيار البنية الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية كلها عواقب لهذا الاتجاه، الذي تزامن مع التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي. وقد دعت إلى هذا الإصلاح عدد من الوكالات والمنظمات الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وباعتبارها واحدة من أهم اهتمامات صناع القرار العالمي، بقيادة الأمم المتحدة، اكتسبت مشكلة التنمية البشرية المستدامة والقيادة الفعّالة اهتمامًا كبيرًا. ونتيجة لذلك، ارتبطت فكرة التنمية البشرية المستدامة بالقيادة الجيدة والحكم الرشيد والقيادة الفعالة، وحتى المساعدات والمنح المقدمة للدول النامية أصبحت الآن مرتبطة بمدى التزام هذه الدول واحترامها للمعايير الديمقراطية والحكم الرشيد والقيادة الفعالة.

الكلمات المفتاحية: معايير القيادة الفعالة، خصائص القيادة الفعالة ، الإطار المؤسسي والمرجعية العالمية للتنمية المستدامة ، أبعاد التنمية المستدامة.

المقدمة

تسعى المنظمات في العالم جميعا للدفاع والسيطرة عى بيئتها من اجل بقائها وديمومتها، وإنّ موضوع القيادة من المواضيع المهمه الذي اخذ صدى واسع منذ امد بعيد ولا يزال البحث عنه وذلك لاهميتة الكبره ، ولان القائد هو الذي يحقق النجاحات التي يخطط لها بناء عى افكاره وفي ظل مختلف المتغرات المعقدة والمتغرة المحيطة بالبيئة التنظيمية، تعُد ذو قيمة عالية.

إن المنظمة يمكن أن تكون واعية مثل قائدها حيث ان هناك وجهة نظر جديدة تجاه القيادة وعندما نبدأ في التعرف عى القادة الواعن ، فإننا مفتونون بتفكيرهم وحل المشكلات وكا ان العمل جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم و يتم تنظيم المنظات في جميع أنحاء العالم حاليًا بطريقة تجعل هدفها الرئيي هو الكسب ومع ذلك ، فإن القيادة الواعية لا تسعى جاهدة لتحقيق الأرباح فقط ، وانا من أجل الصالح العام وترك بصمة إيجابية واسعة وبالتالي يمكن للمنظات أن تصبح قوة رئيسية في تحسن الرفاهية في جميع أنحاء العالم وان القيادة الواعية هي إمكانات جديدة مناسبة للقيادة الذكية والناجحة للمنظات في العالم الجديد و إنه عالم مترابط بقوة ويزداد وعيه ، ويتطلب قدرًا أكر من الشفافية ، وله أهمية أكر ، وهدف أكر ، وتكاماً أكر للقيم ، ويسعى إلى النزاهة ، ويتحمل مسؤولية أكبر

لازالت القيادة ملهمة لكثير من الباحثين في دورها ووظيفتها في نجاح أو إخفاق المنظمة التي تعمل فيها القيادة حيث أن التقدم التكنولوجي والعولمة ، أدى إلى تغير سريع في وظائف القيادة، واتساع دورها، وزاد من الحاجة إلى قيادة ديناميكية مرنة قادرة على مواجهة التحديات، وتستحوذ نظريات القيادة والادارة وتطبيقاتها على اهتمام فئة كبيرة من المهتمين بمجال القيادة والادارة والاعمال والتنظيمات والمؤسسات، حيث تبحث هذه المؤسسات عن الغايات والوسائل وأسس القيادة الفاعلة، وذلك لان الحاجة إلى القيادة والادارة الفاعلة ذات الكفاءة العالية قد أصبحت أقوى من ذي قبل، والقيادة في مواقفها المتعددة تعبر عن نمط من العلاقة بين القائد والفريق، والتي تؤدي بدورها إلى توجيه الافراد لبذل أقصى جهد ممكن في سبيل تحقيق الاهداف المنشودة، والقيادة بهذا المعنى نمط من السلوك الانساني يعمل فيها القائد على استثارة جهود الافراد، وتنسيق اتجاهاتهم ودوافعهم نحو العمل والانجاز، وحل مشاكلهم التي تحول دون فاعلية أدائهم والقيادة السلوك الانساني يعمل فيها القائد على استثارة جهود الافراد، وتنسيق اتجاهاتهم، ودوافعهم نحو العمل والانجاز، وحل مشاكلهم التي تحول دون فاعلية أدائهم والقيادة الناجحة الفاعلة تقاس بمدى كفاءة القائد في استثارة السلوك الابداعي المنظم للفريق فالقادة الفعالون يعملون على توفير بيئة قوامها الاحترام المتبادل والعدالة، ويحددون الاتجاهات التي سيسلكها موظفوهم، لتحقيق أهداف المؤسسة، كما أن لديها القدرة على ترغيب الاشخاص في الانضمام إليها، ويختلف النمط القيادي الفاعل باختلاف قدرات القائد على تنمية سلوك المواطنة التنظيمي لدى العاملين، كما لا يختلف اثنان إن جوهر عملية القيادة تتضمن قدرة الافراد في التأثير وتحفيز والهام الاتباع، إن

الاهتمام بكيفية معالجة الحقائق الاجتماعية في المنظمات يعد محور اهتمام المختصين في مجال السلوك التنظيمي، من أجل فهم العمليات المتعلقة ببناء الحقائق الاجتماعية في المنظمات، وإن سلوكيات الولاء والانتماء والمواطنة التنظيمية، وكال المشاعر الايجابية التي يحملها الموظفون

- **اشكالية البحث**

ان الإشكالية المطروحة في هذا البحث تتمثل في التساؤلات التالية: ما هي الأبعاد التي يتضمنها كل من القيادة الفعالة والتنمية المستدامة؟ وهل هناك علاقة جدلية بينهما؟ وما هي أبرز مقومات القيادة الفعالة والتنمية المستدامة؟

- **فرضية البحث**

ممكن الاجابة على اشكالية البحث من خلال طرح الفرضية التالية: أن القيادة الفعالة تعتبر من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، الذي يتمثل في المجال الاقتصادي والكفاءة واستغلال الطاقات البشرية وحسن استخدام الموارد الاقتصادية بصورة عقلانية وتوجيه الموارد البشرية. الذي يتمثل في وجود قدر من المساواة في المعاملة والفرص والشفافية، والشرعية الدستورية والعدالة الاجتماعية والتسامح وقبول الآخر ومبدأ العيش المشترك، والمشاركة في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية والبشرية

- **اهمية البحث**

تبرز أهمية البحث الحالي من خلال موقع المساعدات التي أصبحت المساعدات والمنح التي تقدم للدول الفقيرة مرتبطة بمدى احترام هذه الدول وتقيدها بحكم القيادة الفعالة ومعايير الديمقراطية، وتتمثل أبعاد القيادة الفعالة في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية، وهناك آليات قانونية يتعين تفعيلها للوصول إلي بناء ما يعرف بالحكم الرشيد أو الحكم الصالح اوالقيادة الفعالة.

- **اهداف البحث**

يهدف البحث الى:

1- ابراز دور القيادة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة
2- الوقوف على معوقات القيادة الفعالة.
3- كشف الاثر التنموي للقيادة الفعالة في المجال الاقتصادي وحسن استثمار الموارد والطاقات البشرية بصورة عقلانية.

- **هيكلية البحث**

تطلب تقسيم البحث الى ثلاثة محاور :المحور الاول: مفهوم القيادة الفعالة، المحور الثاني: معايير القيادة الفعالة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، المحور الثالث: القيادة الفعالة والتنمية البشرية المستدامة.

أولا: مفهوم القيادة الفعالة

من بين المفاهيم التي انتشر تداولها في الآونة الأخيرة مفهوم القيادة الفعالة او الحكم الرشيد أو دولة القانون أو سيادة القانون، أو مبدأ التداول على السلطة بالطرق السلمية، باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرا رات التي تؤثر في حياة الأفراد والمجتمع.

1-1. تعريف القيادة الفعالة:

القيادة الفعالة بأنها النشاط الذي يمارسه القائد الإداري، في مجال اتخاذ وإصدار القرارات والأوامر والإشراف الإداري على الآخرين، باستخدام السلطة الرسمية وعن طريق التأثير والاستمالة بقصد تحقيق هدف معين. وفي ضوء ما سبق يعرف الباحث القيادة الفعالة بأنها عملية التأثير في الآخرين، واستمالتهم بغرض انجاز المهام والنشاطات المجموعة من الافراد لتحقيق أهداف المنظمة، وذلك من خلال تبني أسلوب قيادة أكثر فعالية لتحسين المشاركة في مكان العمل(القبلي ، ٢٠١٥ ، ض٣٤).

كما يعني إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية وفقا لأحكام القانون، وبما يضمن نموها المستدام ويراعي حقوق الأفراد والمصلحة العامة، بحيث يتم تحقيق هذه الأمور بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد الإداري، كما تعد مراعاته لحقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بمثابة الامتحان الحقيقي لنزاهته في أي دولة، وحرصه على توفير الخدمات الاجتماعية والحاجات الأساسية ومنها السكن الملائم ، الأمن الغذائي ، جودة التعليم الاستقرار الأمني التأمين الصحي العدالة والمساواة ، ويمكن شرحه بكل بساطة بأنه طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة "، أو يمكن وصفه بأنه أسلوب وطريقة الحكم والقيادة التي ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور ، المشاركة والشفافية في القرار في جميع المستويات والمجالات(حسن، 2006،ص65) .

كما أن هذا المفهوم لتطبيقه التطبيق السليم لابد وأن يكون هناك قدر كبير من الديمقراطية والحرية والسلطة اللامركزية ومشاركة جميع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية، كما أن الدولة في الدول التي توجد بها عمليات انتخابية تتكون من حكومة منتخبة وسلطة تنفيذية، وتضطلع الدولة بوظائف عديدة منها أن تشكل العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تكون السلطة هي المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وأن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة وتهيئة منتخبة وسلطة تنفيذية، وتضطلع الدولة بوظائف عديدة منها أن تمكينية للتنمية البشرية المستدامة(عزت، 2004،ص 92). وتعني هذه الوظيفة وضع وصون أطر قانونية مؤسساتية تنظيمية مستقرة وفعالة

وعادلة للنشاط العام والخاص والإبقاء على هذه الأطر، كما تعني ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعدالة في السوق، وتعني أيضا توسط المصالح من أجل الصالحالعام وتعني الخدمات العامة بصورة فعالة وتخضع للمحاسبة والمساءلة، وفي هذه الأدوار تواجه الدولة تحديا يتمثل في أن يعالج الحكم الرشيد هموم واحتياجات الفئات الهشة والأكثر فقرا في المجتمع، وتستطيع الدولة أن تقدم الكثير من الخدمات من بينها الحفاظ على البيئة والنسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي والحفاظ على معايير الصحة العامة وتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، فوجود السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات في حد ذاته يعد ضمانة أساسية للحقوق والحريات الأساسية للمجتمع(هيئة الأمم المتحدة،2002، ص100) .

أما عن تعريف الحكم الفعال فقد عرفه البنك الدولي بأنه : أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من اجل الوصول إلى التنمية القانونية والاجتماعية أوطريقة لممارسة السلطة السياسية، الحكم الرشيد هو الذي يحدد فكرة التنمية الاقتصادية المستدامة، الحكم الرشيد هو الذي يعتبر الكون الرئيسي لأية عملية سياسية واقتصادية ناجحة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997،ص7) .

- عناصر واساسيات القيادة الفعالة

أ - الرؤية الاستراتيجية الرؤية الاستراتيجية: هي تحديد المسار الرئيسي الذي تتبناه المنظمة لتحقيق رسالتها واهدافها على المدى الطويل والقصير في ضوء ظروف بيئتها العامة، وكذلك الظروف المنافسة وتحليل قواها الذاتية (صدار زدايرية ، ٢٠١٦، ١٣)

ب - الاهداف المحددة تتضمن مجموعة من الاهداف ذات الاولويات والتي تتصف بالدقة والوضوح حيث يجب ان تحدد الاهداف وتصاغ وتوضع كتابة لحين البدء، وقابلية القياس وتعتبر نقطة البداية لكل الخطوات التي تتلوها (جميعي ، بو صيدا ، ١٣، ٢٠١٦).

ت -التخطيط الجيد : هو عملية التفكير فيما يجب عمله في المستقبل، وكيف ومتى يتم هذا العمل فيتضمن تحديد الاهداف، ورسم الطرق والخطوات اللازمة لبلوغها، وهو يتطلب قدرا كبيرا من وضوح الرؤية والدقة في التنبؤ باتجاه الاحداث، او بما ستكون عليه الامور في المستقبل. (مدوكي، ٢٠١٤، ٤).

ث -التأثير الفعال: هو قوة يملكها القائد أو سيطرة معينة يمتلكها، وعلى أساسها يستطيع أن يؤثر في سلوك الآخرين، وتوجيه نشاطات المنظمة أو الأفراد بالاتجاه الصحيح، عبر استخدام النشاطات الإدارية الأساسية (الشاعر ، ٢٠٠٩، ص7)

ج - المتابعة والتقويم المتابعة هي عملية مستمرة تستخدم الجمع المنظم للبيانات عن مؤشرات محددة، لتزويد الادارة والمعنيين الرئيسيين بالتطور المستمر عن مدى الانجاز في الاداء، وتحقيق الاهداف والتقدم في استخدام المخصصات المالية، وهي تعكس كفاءة الادارة في كيفية استخدام الموارد المتاحة لها بكفاءة وانتاجية (عبيد ، ٢٠١٥ ،ص ٩).

التقويم هو العملية التي من خلالها يتم تخطيط وجمع معلومات مفيدة للحكم على بدائل القرارات، فالهدف من إجراء عملية التقويم هو تحسين صناعة القرارات، وأن وظيفة المقوم هي توفير معلومات موثوق منها وذات علاقة ، وفي الوقت المناسب من أجل تحسين قرارات الإداريين (دحدي ، الوناس، ٢٠١٧،ص ١١٨)

أن هناك مبادئ ومقومات للقيادة الفعالة من بينها: المشاركة الشفافية المساءلة والمحاسبة، الفاعلية وحسن الاستجابة، سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان المساواة بين أفراد المجتمع والإدماج الاجتماعي مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في الشأن العام، حق كل مواطن امرأة أو رجل في المشاركة في صنع القرارات السياسية واتخاذها من خلال ممثليه المنتخبين، توفير القوانين التي تضمن تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، وجود أطر مؤسساتية يمكن من خلالها المشاركة في الحياة العامة الحق في الوصول إلى المعلومات والقدرة على الاطلاع على الموازنات ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بالشأن العام تحقيق الشفافية من خلال الإعلان عن المشاريع الكبرى في الدولة وأهدافها، وجود آليات المساءلة والمحاسبة وامتثال المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع لهذه الآليات التي من شأنها الرقابة والإنذار المبكر للمؤسسات العامة والخاصة، والقدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع وتطلعاته (عبد الوهاب، 2014، ص66).. وبذلك فأن الحكم الفعال هو من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، كما يمثل في المجال الاقتصادي الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد البشرية، إلا أن تكريس هذا الحكم لن يأتي في المجتمعات التي تنتشر فيها مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والاختلاس وغيرها، ولابد من وجود التربية الأخلاقية الصحيحة وضرورة أحياء الوازع الديني والتربوي لدى الأفراد والعودة إلى الأديان السماوية في مكافحة الفساد وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن اختيار من يتولى المسؤوليات في مختلف المستويات وتفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع(البكاري،2013، ص134) إن القيادة الفعالة هو الركيزة الأساسية لمسار التنمية، وعليه يجب على الدول أن تقوم بتشجيع الاستثمار وبالأخص الاستثمار في الموارد البشرية، والسعي للقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية وترسيخ الحكم الفعال في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات، ويترك هذا أثرا إيجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوصا المتعلقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور

السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في إنفاذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم الاقتصادية المختلفة في هذا السياق، يعتبر الحكم الراشد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية تساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع من جهة، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية لأي تقصير تجاه الوطن والمواطن(الأقداحي،2009، ص123) .

2.1- معايير القيادة الفعالة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

لا سبيل لإرساء الحكم الفعال إلا من خلال :

1. إقامة دولة الحق والقانون التي تتحقق فيها العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع.
2. 2 - ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في الوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية عن طريق الانتخابات.
3. التعددية السياسية وذلك من خلال الأحزاب السياسية.
4. المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي (البرلمان)
5. الشفافية في تسيير شؤون الدولة.
6. 6 - المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية ومستقلة استقلالا وظيفيا عن السلطة التنفيذية.
7. 7 - حرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الإطلاع والاستقصاء والتبليغ.

أما خصائص القيادة الفعالة :

لقد أوردها برنامج منظمة الأمم المتحدة الإنمائي(عاشور، 2005، ص44).

1. المشاركة: أن يكون للجميع رأي في وضع القرار بطريقة مباشرة أو غير .
2. حكم القانون : مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتولي الأهمية الخاصة لقوانين حقوق الإنسان، وحكم القانون أو سيادة القانون يعني أن الجميع حكاما ومحكومين يخضعون للقانون دون استثناء، ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة ومتساوية وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة أساسية لها.
3. الشفافية تبنى على حرية تدفق المعلومات بحيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها، شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم وبدون أي عراقيل مع مراعاة ضوابط المساس بالأمن القومي.
4. تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة والفعالية والكفاءة المتعلقة بالمؤسسات والتي تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجد للموارد.
5. المساءلة: صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب ، أو هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، وتعد آلية المحاسبة والمساءلة من أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة (عاشور، 2005، ص44)..
6. الرؤية الإستراتيجية القادة والشعب لديهم آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية، ولديهم شعور مشترك عن ما يريدونه من تلك التنمية، وهي إما أن تكون المساءلة التشريعية وهي تعتبر من أهم المساءلات في الأنظمة الديمقراطية، لأن البرلمان يلعب دورا هاما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها، المساءلة التنفيذية وهي خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر الإدارة، المساءلة القضائية، وهي تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الرشيد عن المراقبة 14.
7. 7- اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم القيادة الفعالة ويشعر الفرد بانه صاحب القرار ويعتمد على نفسه في تحقيق الذات من جهة ، وانه تحت المراقبة الشعبية من جهة اخرى والملاحظة الهامة هنا أن هذه الخصائص مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، حيث أن كل خاصية تعزز الأخرى، فسهولة الوصول إلى المعلومات تعني الزيادة في مستويات الشفافية والزيادة في مستوى المشاركة، وتعني الزيادة في فعالية عملية صنع القرار والمشاركة الواسعة المساهمة في تبادل المعلومات المطلوبة في عملية صنع القرار وتساهم في إضفاء الشرعية على القرار والشرعية، تعني تنفيذ فعال وتؤدي إلى تعزيز المشاركة، والمؤسسات يجب أن تكون ذا شفافية وتؤدي وظائفها وفق القانون وهذا ما يؤدي إلى المساواة والعدل، كما يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرة على الحكم الفعال شرط أساسي للتنمية البشرية المستدامة، وتوفر التنمية المتعلقة بالسياسات العامة إطارا للشراكات التي يدخل فيها البرنامج من أجل تسخير أساليب الحكم الفعال لخدمة التنمية البشرية المستدامة(انجهام، بربرة ، 2010، الاقتصاد والتنمية، ط1، داركيوان للطباعة، سوريا ، ص24) .

كما أن هناك ارتباط وثيق بين الحكم والتنمية البشرية، فالتنمية لا يمكن أن تتواصل بدون القيادة الفعالة، ولا يكون الحكم فعالاً ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية البشرية، ولم يعد من الممكن النظر إلى مفهوم الحكم باعتباره نظاما سياسيا منغلقا على نفسه، فالتغييرات التي طرأت على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم قد أحدثت تحسنا لم يسبق له مثيل في الأوضاع المعيشية للبشر إلا أن الأحداث المتتالية مثل الحروب الدولية وغير الدولية والأمراض مثل كورونا غيرت الكثير من مفهوم التنمية(هلال ،ادريس،رسم سياسة التنمية البشرية بناءا على حاجات المجتمع، مؤتمر جامعة الزيتونة، 2005، ص11) 16

- القيادة الفعالة والتنمية البشرية المستدامة

يعود مفهوم التنمية المستدامة إلى الإحراج الألمانية وقد قدمت وثيقة الإستراتيجية الدولية لصيانة الطبيعة عام 1980 وهي وثيقة مستقبلنا المشترك، كما اختلفت الآراء حول أصل مدلول ومضمون التنمية المستدامة، حيث يرى البعض أن تلك الفكرة لها جذورها التاريخية العميقة وأن معناها مشتق من الإحراج الألمانية، حيث كان سكان الغابات يعملون على تحقيق العائد المستدام من استغلال الأشجار عن طريق تغطية الاحتياجات الحالية مع المحافظة على سلامة وانتاجية الغابات للأجيال المقبلة، كما أن الاستغلال المتلف للغابات أدى على تعريتها وارتفاع سعر الخشب المادة الأساسية للحياة اليومية للسكان مما دفع المفكر الألماني هاز كارل إلى التفكير في أسلوب جديد لإدارة الغابات لضمان المستقبل بتوفير الخشب بكميات كافية لتلبية حاجيات السكان وبثمن معقول، فأوصى في كتاب له بالعقلانية في استعمال الطاقة وصيانة الغابات خدمة للاقتصاد ورفاهية المجتمع، وكان يعتبر أن الأجيال الحاضرة مسؤولة أمام الأجيال القادمة عن الاستهلاك المفرط للموارد الأولية ومنها الخشب(القادري،2009،ص10).

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية عشرين تعريفا للتنمية المستدامة واسعة التداول وقد قسم التقرير هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات اقتصاديه بيئية، اجتماعيه تكنولوجية اقتصاديا، تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر . اجتماعيا، تعني استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف. بيئيا، تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية. تكنولوجيا، تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا المنظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحارة والضارة لطبقة الأزون(أمينة، د.ت، ص34).

يعني أيضا مفهوم التنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل، وهو ما يوحي بالتغيير الإيجابي وبالتطور والتقدم، وبعبارة أخرى فإن التنمية المستدامة تعني الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية دون الإخلال بالبيئة ومواردها، حيث أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد وهذا يعني أن العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة وطيدة ومتداخلة، فمن جهة يجب الحفاظ على البيئة ومن جهة أخرى يستمر النمو الاقتصادي. كما أن مدلول كلمة التنمية المستدامة هو تعبير حديث نسبيا أطلق لأول مرة في 27 أفريل عام 1987 في تقرير قدمته اللجنة الدولية للبيئة التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك والمعروف أيضا بتقرير برونـد تلاند الذي أورد أشهر تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أيضا أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالتنمية الاقتصادية فحسب وإنما بالمسائل الاجتماعية والبيئية، كما أنها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية وهي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. ويعرفها إدوار باربير بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة(صفاء، 2005، ص157).

وحسب رأي إدوار أن هناك أربعة سمات أساسية للتنمية المستدامة وهي:

أولا: التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وبخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي أي الموارد الطبيعية وما هو اجتماعي في التنمية.

ثانيا: التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى حد الفقر في العالم.

ثالثا :للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات البشرية(عثماني، 2012، ص10).

رابعا : لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية، ولذلك يمكن القول أن الإطار النظري للتنمية المستدامة يستهدف إقامة علاقة تفاعل بناءة بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، فالنظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية، كما يحافظ على التنوع الحيوي للكائنات على الأرض بينما النظام الاقتصادي فإنه يتجه أساسا نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك، أما النظام الاجتماعي فإنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي وذلك من خلال المشاركة الفعالة للمجتمع(تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987،ص12).

والتنمية المستدامة هي أنها ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتجد مظاهرها في تلك السلسلة من المتغيرات البنائية والوظيفية التي تصب في مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغاية من أفراد المتجمع وتساهم في تطوير أوضاع المجتمع نحو الأفضل بهدف رفع مستوى معيشة المجتمع ككل في المدن والقرى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

كما أنها المنظومة والأداة التي يمكن من خلالها تخفيف التغيرات في البنيان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والسياسية للمجتمعات، واستبدال كل ما هو قائم بما هو مستهدف دون التضحية بالهوية المحلية أو التصادم مع البيئة الطبيعية والتنمية، فالتنمية المستدامة هي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة وذلك من خلال استغلال القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية، كما أن التنمية المستدامة والتنمية بصفة عامة حسب تعريف الأمم المتحدة، هي أنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهد السكان والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، وأن التنمية تتضمن النمو والتغيير اللذان يجب أن يتما بالضرورة في جميع القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما وكيفا في آن واحد، لقد أصبح مصطلح الاستدامة في الآونة الأخيرة ذو ارتباط وثيق بالتنمية، ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك التعريف الوارد في تقرير (برونـد تلانـد) الذي نشر من قبل اللجنة الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن الماضي لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، التي تتمثل في الموارد والإمكانيات الطبيعية الاستغلال الأمثل الاستفادة الحالية الاستمرارية مستقبليه تلبية احتياجات الأجيال الحالية، تلبية احتياجات الأجيال القادمة(مليكة ، 2012، ص38) .

ومنذ مؤتمر ريو أصبحت التعريفات العملية للتنمية المستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية وقطاع الأعمال وأن تلك التعريفات عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة وتكامل البيئة مع التنمية، وقد عرض مفهوم التنمية المستدامة من خلال المنظمة العالمية لحماية الحياة الفطرية عام 1992، عند ما قام نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ألغور بعرض مفصل في كتابه الموسوم الأرض في الميزان ومن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع(رابح، 2009،ص348).

3.2- أبعاد التنمية المستدامة: الهدف الأمثل لفكرة التنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، البعد الاقتصادي:

ان التنمية المستدامة لا تعنى بالجانب البيئي فقط بل تشمل ايضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية, أي انها في ابسط صورها لها ثلاثة ابعاد اساسية مترابط ومتداخلة ومتكاملة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ويمكن توضيحها كما يأتي :

أ- البعد الاقتصادي: ينبغي ان تكون عمليات تطوير المجتمعات الحالية مجدية من الناحية الاقتصادية بالشكل الذي يمنع من تحمل الاجيال القادمة عبء هذه التكاليف, ويعد العامل الزمني مهم جدا في التنمية من ناحية وضع الخطط والجداول الزمنية لتوفير الاحتياجات لمدد زمنية طويلة ومختلفة وتتعدد اوجهها باختلاف الابعاد والمضمون اذ نجدها بأوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية فالعملية تفاعلية مشتركة إذ ان تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال توفير الصحة والتعليم المناسب وتمكين المرأة وإشراكها في التنمية الاقتصادية ليس بأقل اهمية من المبادئ الاخرى الاقتصادية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة . (جاسم وعلوان ، ٢٠٠٦ ، ص ٧)

ب- البعد الاجتماعي يركز هذا البعد على الانسان بكونه محور التنمية وهدفها الاساس ، ويتناول هذا البعد القضايا الاجتماعية والتي ابرزها العدالة الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر وتوزيع الموارد بشكل عادل، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية لكل من يحتاج إليها. (فضلا عن ضرورة اشراك الافراد في اتخاذ القرارات التي تأثر على حياتهم بكل شفافية .

ت- البعد البيئي ويتمثل هذا البعد في مدى امكان كوكب الارض على استيعاب النفايات التي يخلفها الانسان ويقدم له بالمقابل احتياجاته المختلفة من الطاقة والموارد الطبيعية وأن فكرة الاستدامة البيئية تتطلب ان يقوم الانسان بأنشطته المختلفة دون استنزاف للموارد الطبيعية او الاساءة للبيئة وان تم ذلك فإن هذه الانشطة تكون طبيعية ومستدامة.(الدوري و سالم ، ٢٠١٣ ، ص ٢٩٦).

الخاتمة:

يمكن القول أن القيادة الفعالة يعتبر من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، الذي يتمثل في المجال الاقتصادي والكفاءة واستغلال الطاقات البشرية وحسن استخدام الموارد الاقتصادية بصورة عقلانية وتوجيه الموارد البشرية.

1. إن القيادة الفعالة هو حكم المؤسسات وحكم القانون الضامن لحقوق الإنسان، الذي يتمثل في وجود قدر من المساواة في المعاملة والفرص والشفافية

والشرعية الدستورية والعدالة الاجتماعية والتسامحوقبول الآخر ومبدأ العيش المشترك، والمشاركة في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية والبشرية، كما أن مسؤولية تطبيق مبادئ وآليات الحكم الرشيد في مسارات ومقاربات التنمية البشرية المستدامة تقع بالدرجة الأولى على عاتق الجميع، لأن المسؤولية هنا مسؤولية مشتركة وليست فردية القطاع العام الذي يعني النخب الحاكمة صاحبة القرار السياسي ممثلة في الحكومة والدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأحزاب السياسية وحتى المعارضة الحقيقية البناءة والنقابات العمالية.

2. كما أن تحسين الأداء السياسي للأحزاب السياسية له دور إيجابي ثم مدى استجابة وقناعة الأطراف بالحكم الرشيد، ويمكن أن يتحقق الحكم الرشيد من خلال تحقيق احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير الحق في الحياة والصحة العامة والسكن والطعام
3. تعزيز مفهوم المشاركة وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات والشفافية واستغلال القضاء ومكافحة الفساد، وإيجاد فرص العمل والأجور المتساوية وحرية الإعلام واتاحة الفرص للمنظمات الأهلية والمجتمع المدني في المشاركة في صنع القرار السياسي، وهذه المواضيع كلها تعتبر مكونا أساسيا للتنمية البشرية المستدامة، ومنذ ثلاثين عاما اتفق المجتمع الدولي في استكهوم على ضرورة التصدي لمشكلة البيئة، كما اتفق أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ري ودي جانيرو ، على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي مفتاح للتنمية المستدامة استنادا إلى مبادئ ريو ، ولتحقيق هذه التنمية اعتمد المجتمع الدولي البرنامج العالمي المعروف باسم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وقد كان مؤتمر ريو يعد حدثا بارزا انبثقت عنه خطة جديدة للتنمية المستدامة، إذن انطلقت التنمية المستدامة من استكهوم إلى ري ودي جانيرو إلى جوهانسبرغ.
4. أنه يجب الربط بين السياسات البيئية والاقتصادية لتحقيق التكامل بين قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى، الحد من التأثيرات البيئية لقطاع الطاقة، تنمية استخدام المصادر والتقنيات الأقل تلويثا وعلى الأخص فيما يتعلق بإنبعاثات الغازات.
5. تعزيز مفهوم آليات التنمية النظيفة في القطاعات المختلفة والتنسيق والتعاون المشترك معها والتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وفي مجال الطاقة والتنمية النظيفة ودعم القطاع الخاص للتحول إلى وسائل الإنتاج.

أ- ان التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتعمل على تعزيز إمكان الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الأساسية .

ب- اذا الاستدامة هي صفة يجب أن تكون متلازمة مع التنمية لضمان ديمومتها فهي ظاهرة تنموية مستمرة متجددة تسعى الى بناء الحياة في الوقت الحاضر وضمان استمراره مستقبل ادون إهمال المعطيات الماضي .

ت- تقوم التنمية المستدامة على مبدأ التوازن في توزيع الموارد ، ولها ابعاد متداخلة فيما بينها وتشمل البعد البيئي ، والبعد الاقتصادي الذي يهتم بتحقيق التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتحقيق كفاية الاداء الاقتصادي .

ث- تختلف مؤشرات التنمية المستدامة وتتعدد اوجهها باختلاف الأبعاد والمضمون اذا نجدها باوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، فالعملية تفاعلية مشتركة .

ج- تدني دور المجتمع والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار والأسهام في عملية رسم الخطط التنموية ومشاريع التطوير التي تخدم المجتمع .

التوصيات :

1. رفع المستوى المعاشي لأبناء المجتمع كافة من خلال معالجة البطالة بتكوين فرص عمل جديدة وانشاء صناعات جديدة وبناء المستشفيات وتعزيز الكوادر الصحية
2. تشكيل لجان وورش عمل متخصصة وعلمية في كل محافظة والتعاون مع الجامعات لخلق آلية عمل الخدمة المجتمع في المجالات كافة والتي تسهم في رفع مؤشرات التنمية المستدامة في كل محافظة .
3. زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة لاسيما على مستوى المحافظات والحضر والريف وعلى مستوى الجنس ذكر أو انثى .
4. عند وضع المعالجات بخطط التنمية يجب مراعاة التفاوت بين المحافظات في مجال تنميتها المستدامة بهدف وضع الحلول والمعالجات الجذرية من اجل الانتفاع تنمية المحافظات وبالشكل الذي يسهم في تضيق الفجوة في مجال التنمية المستدامة .
5. توحيد الجهود الرسمية والاكاديمية والمجتمعية، لإصدار تقرير وطني سنوي لأحوال التنمية المستدامة ، لتشخيص مواطن الضعف والقوة من جهة وللتواصل مع البرامج الانمائي للأمم المتحدة حول قضايا التنمية.
6. تستدعي التنمية المستدامة التركيز على حماية مصادر الطاقة واستثمارها بشكل الامثل وتبني مبادئ القيادة الفعالة ف اطارها العملي

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا أحد.

References:

1. Sddar, Ahlam, Zdayriyah, Reem (2016). Dawr al-Takhtit al-Istratiji fi Tahqiq Tanmiyah Siyahiyyah Mustadamah: Dirasah Halat al-Jaza'ir, Risalat Majisteer, Kulliyat al-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-'Ulum al-Tijariyyah wa 'Ulum al-Tasyeer, Jami'at al-'Arabi al-Tabsi – Tebessa, al-Jaza'ir.
2. Juma'i, Faten Bu Sida, Lubna (2016). Dawr Tatbiq al-Idarah bi al-Ahdaf fi Tahsin Ada' al-Mawrid al-Bashari fi al-Mu'assasat al-Sina'iyyah al-Jaza'iriyyah: Dirasah Halat Sharikat Ismant Tebessa, Risalat Majisteer, Kulliyat al-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-'Ulum al-Tijariyyah wa 'Ulum al-Tasyeer, Jami'at al-'Arabi al-Tabsi – Tebessa, al-Jaza'ir.
3. Madouki, Mustafa (2014). 'Umumiyat Hawl al-Takhtit – al-Takhtit wa al-Tahyi'ah al-Majaliyah, Kulliyat al-'Ulum wa al-Tiknulujiya, Qism al-Handasah al-Mi'mariyyah, Jami'at Muhammad Khaydar – Biskra.
4. al-Douri, Zakariya Mutlaq & Salem, Abu Bakr Ahmad. Thaqafat al-Riyadah fi Zill al-Tanmiyah al-Mustadamah, Majallat Diyala, al-'Adad 58, 2013.
5. Jasim, 'Abir Muhammad & 'Alwan, Ghufran Hatim (2006). Tahlil al-'Alaqah bayna Hurriyat al-Tijarah wa al-Tanmiyah al-Mustadamah, al-Majallah al-'Iraqiyyah lil-'Ulum al-Iqtisadiyyah, Mujallad 3, 'Adad 10.
6. al-Sha'ir, Dima (2009). al-Ta'thir bi al-Akharin wa al-'Alaqat al-'Ammah, Bahth Muqaddam lina'il Darajat al-Diblum fi al-'Alaqat al-'Ammah, al-Akademiyyah al-Suriyyah al-Duwaliyyah.
7. 'Ubayd, Iman Ahmad (2015). Istratijiyyah Muqtarahah li-Tatwir Nizam al-Mutaba'ah bi-Wizarat al-Tarbiyah wa al-Ta'lim al-'Ali bi-Muhafazat Ghazzah fi Daw' Ma'ayir Jawdat al-Ada' al-Idari, Risalat Majisteer, al-Jami'ah al-Islamiyyah – Ghazzah.
8. Dahdi, Isma'il al-Wanas, Miziani (2017). al-Taqwim al-Tarbawi: Mafhumuhu wa Ahamiyyatuh, Jami'at Qasidi Marbah – Warqla (al-Jaza'ir), Majallat al-'Ulum al-Insaniyyah wa al-Ijtima'iyyah, 'Adad 31.
9. Dr. Muhammad Mahmoud al-'Ajluli, Athar al-Hukm al-Rashid 'ala al-Tanmiyah al-Iqtisadiyyah al-Mustadamah fi al-Duwal al-'Arabiyyah, Markaz al-Iqtisad wa al-Tamwil al-Islami, Kulliyat al-Dirasat al-Islamiyyah, Jami'at Hamad bin Khalifa bi-Qatar, Bahth Muqaddam ila al-Ma'had al-Islami lil-Buhuth wa al-Tadrib al-Tabi' lil-Bank al-Islami lil-Tanmiyah, al-Mu'tamar al-'Alami al-Tasi' lil-Iqtisad, Hawl al-Numuww wa al-'Adalah wa al-Istiqrar min Manzur Islami, 11–9/9/2013, p. 4. See also: Hasan Karim, Mafhum al-Hukm al-Salih, from the book al-Fasad wa al-Hukm al-Salih fi al-Bilad al-'Arabiyyah, Buhuth wa Munaqashat al-Nadwah al-Fikriyyah allatī Nazamaha Markaz Dirasat al-Wahdah al-'Arabiyyah, al-Taba'ah al-Thaniyah, 2006, p. 95.
10. 'Izzat 'Abd al-Hamid al-Bar'i, Istratijiyyat al-Tanmiyah al-Iqtisadiyyah wa al-Ijtima'iyyah, Markaz al-Mahrousa lil-Nashr wa al-Tawzi', al-Qahirah, al-Taba'ah al-Ula, 2004, p. 92.
11. Hay'at al-Umam al-Muttahidah, Taqrir al-Tanmiyah al-Insaniyyah al-'Arabiyyah li-'Am 2002, al-Sunduq al-'Arabi lil-Inma' al-Iqtisadi wa al-Ijtima'i, al-Maktab al-Iqlimi li-l-Duwal al-'Arabiyyah, p. 100.
12. Isma'il Qirah wa Akharun, al-Hukm al-Rashid wa Mushkilat Bina' Qudurat al-Idarah al-Mahalliyyah fi al-Jaza'ir: Mustaqbal al-Dimuqratiyyah fi al-Jaza'ir, Markaz Dirasat al-Wahdah al-'Arabiyyah, Bayrut – Lubnan, 2002, p. 312.

Kulliyat al-Huquq wa al-‘Ulum al-Siyasiyyah, 2011/2012, p. 19.
21. ‘Ashur Ahmad Saqr, Tahsin Ada’ al-Tanmiyah min Khilal Islah Manzumat Idarat al-Hukm fi al-Duwal al-‘Arabiyyah, Mu’tamar al-Idarah al-Rashidah li-Khidmat al-Tanmiyah fi al-Duwal al-‘Arabiyyah, al-Urdun, 2005, p. 44.
See also: al-Bank al-Duwali, al-Hukm al-Jayyid li-Ajl al-Tanmiyah fi al-Sharq al-Awsat wa Shamal Ifriqya: Tahsin al-Tadminiyyah wa al-Mas’uliyyah, 2003.
22. Dr. Zayd al-Mal Safiyyah, Himayat al-Bi’ah fi Itar al-Tanmiyah al-Mustadamah ‘ala Daw’ Ahkam al-Qanun al-Duwali, Jami‘at Mouloud Mammeri – Tizi Ouzou, Kulliyat al-Huquq wa al-‘Ulum al-Siyasiyyah, Risalat Doctorah, Tarikh al-Munaqashah: 27/02/2013, p. 19.
23. ‘Atif Sulayman Barhum, al-Tanmiyah wa ‘Alaqat-ha bi-Huquq al-Insan: Filastin Namudhajan, Risalat Majisteer, Kulliyat Dar al-Da‘wah al-Insaniyyah.
24. Rabi‘ah bin Zayd, Khayrah al-Rawi, al-Sukuk al-Waqfiyyah ka-Aliyyah li-Tahqiq al-Tanmiyah al-Mustadamah: Dirasah Tatbiqiyyah Muqtarahah li-Tamwil al-Mashari‘ al-Waqfiyyah bi-al-Jaza’ir, Jami‘at Qasidi Marbah – Warqla, Kulliyat al-Huquq wa al-‘Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Tijariyyah wa ‘Ulum al-Tasyeer, al-Mu’tamar al-‘Ilmi al-Duwali al-Thani Hawl al-Tamwil al-Islami Ghayr al-Ribhi fi Tahqiq al-Tanmiyah al-Mustadamah, 20–21/2013, Jami‘at Dhaleb – Blida, al-Jaza’ir.
25. Dr. Ibrahim al-Qadiri, al-Sharakāt al-Iqtisadiyyah al-‘Arabiyyah wa In‘ikasatuha ‘ala al-Tanmiyah al-Mustadamah, Majallat al-Jami‘ah al-Maghribiyyah, al-‘Adad al-Sabi‘, al-Sanah al-Rabi‘ah, 2009, p. 10.
26. Amina Falah, Dawr al-NEPAD fi Tafe‘il al-Hukm al-Rashid wa al-Tanmiyah al-Mustadamah fi Ifriqya, Risalat Majisteer fi al-‘Ulum al-Siyasiyyah wa al-‘Alaqat al-
13. Karim Hasan, Mafhum al-Hukm al-Salih, in al-Fasad wa al-Hukm al-Salih fi al-Bilad al-‘Arabiyyah, Majallat al-Mustaqbal al-‘Arabi, al-‘Adad 309, 2004, p. 65.
14. Barnamaj al-Umam al-Muttahidah al-Inma’i, Wathiqat lil-Siyasat al-‘Ammah: Idarat al-Hukm li-Khidmat al-Tanmiyah al-Bashariyyah al-Mustadamah, 1997, p. 7.
15. ‘Ali al-Din Hilal, al-Mujtama‘ al-Madani wa al-Ta‘addudiyyah al-Siyasiyyah fi al-Waqi‘ al-‘Arabi wa Tahaddiyat al-Qarn al-Jadid, Mu’assasat ‘Abd al-Hamid Shuman, Jordan, 1999, p. [missing page].
16. Dr. ‘Abd al-Wahhab Mahyub ‘Amir, al-Hurriyyah al-Siyasiyyah fi al-Shari‘ah al-Islamiyyah: Dirasah Muqaranah fi al-Qanun al-Duwali, Dar Majdalawi lil-Nashr wa al-Tawzi‘, Jordan, al-Taba‘ah al-Ula, 2014/2015, p. 66.
17. Subhi ‘Abdu Sa‘id, al-Hukm wa Usul al-Hukm fi al-Nizam al-Islami wa al-Iqtisadi wa al-Ijtima‘i wa al-Fikri, Dar al-Fikr al-‘Arabi, Cairo, p. 125.
18. Dr. Muhammad Ghalib Sa‘id ‘Ali al-Bakari, al-Islah al-Dimuqrati wa al-Bina’ al-Mu’assasati lil-Sultah fi al-Mujtama‘at al-‘Arabiyyah: Tahlil Susiuluji Muqarin, Dar al-Kutub wa al-Watha’iq al-Qawmiyyah, al-Maktab al-Jami‘i al-Hadith, Alexandria, al-Taba‘ah al-Ula, 2013.
19. Dr. Mahmoud al-Khalidi, Qawa‘id Nizam al-Hukm fi al-Islam, Mu’assasat al-Isra’ lil-Nashr wa al-Tawzi‘, Qusantina – al-Jaza’ir, al-Taba‘ah al-Ula, 1991, p. 199.
See also: Hisham Mahmoud al-Aqdahi, Ma‘alim al-Istratijiyyah li-l-Tanmiyah al-Iqtisadiyyah wa al-Qawmiyyah fi al-Buldan al-‘Arabiyyah, Mu’assasat Shabab al-Jami‘ah, Cairo, 2009, p. 123.
20. Husayn ‘Abd al-Qadir, al-Hukm al-Rashid wa Ishkaliyyat al-Tanmiyah al-Mahalliyyah, Risalat Majisteer fi al-‘Ulum al-Siyasiyyah, Takhasus Dirasat Awro-Mutawassitiyyah, Jami‘at Abi Bakr Belkaid – Tlemcen,

Duwaliyyah, Takhasus al-Dimuqratiyyah wa al-Rashadah, Jami‘at Mentouri – Constantine, Kulliyat al-Huquq wa al-‘Ulum al-Siyasiyyah, [bi-dun sanah], p. 34.

27. Dr. Safa’ al-Din Muhammad ‘Abd al-Hakim al-Safi, Haq al-Insan fi al-Tanmiyah al-Iqtisadiyyah wa Himayatuh Duwaliyyan, Manshurat al-Halabi al-Huquqiyyah, Bayrut – Lubnan, al-Taba‘ah al-Ula, 2005, p. 157.
28. ‘Uthman Khadijah ‘Umum min Ghaliah, Ishkaliyyat al-Tanmiyah al-Mustadamah fi al-Jaza’ir, Mudhakkirah Muqaddamah lina’il Shahadat al-Lisani fi al-‘Ulum.